دور القوى الاجتماعية
في إفراز النخب السياسية

أ/ الطيب معاش
قسم علم الاجتماع
جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص البحث:

يتناول موضوع البحث مفهوم النخبة السياسية في علاقتها بالقوى الاجتماعية وكيف كانت هذه القوى عاملا في نجاحها وفوزها، حيث يعتبر مفهوم النخبة السياسية من المفاهيم الحديثة في النظريات المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وهذا المفهوم أدق تعبيرا للنخبة الحاكمة بصفة عامة في مجال ممارسة السياسة، حيث نال اهتماما كبيرا في الدراسات السياسية والاجتماعية من طرف الباحثين بعد ما أصبح يشكل حلقة مهمة في هذين العلمين في الدول المتطورة كالمجتمع الغربي المتميز بديمقراطية الحكم ومشاركة الشعب بكل قواه الاجتماعية مهما كان شكلها ومستواها وحجمها وقوتها، حداثتها وتقليدها، إذ لكل منها دور حقيقي في إفراز هذه النخبة.

لذلك تناولت الدراسة مفهوم القوى الاجتماعية ودورها في إفراز النخبة السياسية في انتخابات برلمانية ومحلية داخل وسط محلي كانت ولاية الأغواط مسرحا أو حقلا لدراسته.

فقد أظهرت النتائج الدور القوي الدال لهذه القوى والدال في الوقت ذاته، علي إظهار وإفراز مكانة النخبة السياسية وسط هذا الحيز "القوى الاجتماعية" في ظاهرة يقال لها الانتخابات.

مقدمة:

لا شك أن الانتخابات كظاهرة اجتماعية والتي تمس المجتمعات تعد حدثا بارزا ومهما داخل المجتمع الذي تحدث فيه، نظرا إلى ما لها من أهمية كبيرة في الحياة السياسية لدى كل نظام ديمقراطي، فهي فعل يقوم به الشعب بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية إلى شريحة معنية " نخبة " تمثله وتتولى تسيير شؤونه السياسية والاجتماعية، "إذ إن عملية الإسناد هذه هي أعقد مما تبدو عليه فالعديد من الأدوار السياسية التي غالبا ما تكون

بالغة الأهمية لا تسند عن طريق الانتخاب، لأنه إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معنية قادرين علي تعيين قادتهم وعلي تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة.[1] حيث يظهر من هنا أن الانتخابات كظاهرة سوسيوسياسية وآلية، تساهم في إرساء قواعد الديمقراطية الحقة التي من خلالها تبرز النخبة السياسية الحاكمة وتتولى زمام الحكم داخل المجتمع لتساهم في تسيير شؤونه من تشريع وتنفيذ ورقابة، لم لا.

فالانتخابات كفعل اجتماعي تعتبر عامل تغيير في المجتمع على مستوى النسق السياسي، خاصة على المستوى الأعلى لهرم السلطة أو المستويات الأخرى، لذا فهي تشكل مرحلة انتقالية للمجتمع حيث تحسم وتفصل في أمر ما أو حتى مسار تاريخي لتصححه أو تعدله إذ تُفيض على هذا المسار شرعية أو نوعا من الشرعية أو ترفض المسار كليّة.

لذا يمكن اعتبارها عملية تصفية داخل المجتمع في تأهيلها شخصا أو أشخاصا إلى مراتب سياسية معنية، كما أنها تقصي آخرين، وهذا بمختلف أنواعها رئاسية وبرلمانية ومحلية.

وبشكل عام، فإن الانتخابات قد صنعت استقرارا في الدول والمجتمعات التي تؤمن بها كطريقة للصراع السياسي المعتمد على الإقناع والشفافية، وكذا الحوار البنّاء وتقبّل النتائج الانتخابية مهما كانت، والتداول علي السلطة تداولا حقيقيا لا إعادة إنتاج منتج سابق أو تفريخ نظام شاخ وهرم؟

إضافة الى هذا فهي تعتبر نوعا من المشاركة السياسية التي يؤدي الفرد فيها دورا اجتماعيا، كما أنها فرصة له في المشاركة لرسم ووضع الأهداف في المجتمع، إلى هذا فهي تمثل أولى الطرق إلى ديمقراطية تعددية تسمح بتطور المجتمع وكذا إحياء روح المواطنة.

ومن هذا تكمن أهمية الدراسة في الموضوع المتناول حول هذه الولاية، وذلك لكونه ينطلق أساسا من مميزات وخصائص تتميز بها هذه الولاية والتي قد تكون شبيهة ببعض الولايات المجاورة من حيث التركيبة البشرية أو الديموغرافية الحساسة في المجال السياسي المتعلق بالانتخابات، فهي تكاد تكون شبيهة بالمجتمع الشرقي من حيث العشائرية، "العروش" حيث نكاد نحصر لكل بلدية في هذه الولاية عرشا يسكنها مع استثناء النزر اليسير المتميز بتركيبة متنوعة.

هذه المميزات التي لها دور كبير في مجال الانتخابات من حيث الاعتماد على العرش كقوة اجتماعية يعتمد عليها المرشح من حيث المراهنة على الفوز، إذ إنها تشكل قوة ضاربة في عمق

[1] ربودون وف بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

هذا المجتمع المحلي، فلا يكفي للنخبة في الانتخابات داخل هذا المجتمع مؤشراتها من مستوى دراسي ومهنة ومكانة اجتماعية بمفردها لخوض غمار انتخابات في مجتمع كهذا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتخابات المجالس البلدية حيث تطفو على السطح هذه العصبية غداة اقتراب هذا الموعد.

لقد أنتج هذا المجتمع المحلي بالرغم مما له من مميزات إيجابية أو سلبية نخبا سياسية مثلته على المستوى البرلماني وطنيا وكذا محليا على المستوى المحلي في المجلس الولائي والمجالس البلدية، ومربط الفرس في هذا البحث يكمن في النظر في مميزات وخصائص هذه النخب وكذا طرق وسبل نجاحها لتتبوأ هذه المناصب، وهذا بطبيعة الحال بالنظر في الأصول التقليدية لهذه النخبة والمتمثلة في القبيلة أو العرش، المولد والنشأة، الزاوية، هذا فيما يخص النخبة البرلمانية، زيادة عليها الأصول الحديثة كالوظيفة والمستوى وشهادة التخرج وكذا المهن الأصلية لدى الأصناف النخبوية الثلاثة، كما أنها تنظر في المعطيات الجهوية المتشكلة داخل المجلس الولائي التي تساهم في تحقيق التوازن داخل المجلس بين جهات الولاية وكذا الدفاع عن حصص البلديات من البرامج التنفيذية. ومن هذا فإن بحثنا يبحث في حيثيات موضوع حيوي ومهم ينقب عن القوى الظاهرة والخفية التي تحرك عملية تأهيل النخب ودعمها في مسارها السياسي.

ولهذا فإن هذه القوى تتميز بخصائص منها:

- تعد عاملا رئيسيا في سير العملية الانتخابية في المنطقة وهذا بدعم مرشح دون آخر.
- المقايضة بين المترشح والقوى الاجتماعية له من حيث المصالح والأهداف "زبونية".
- اختلاف وتعدد مشارب هذه النخب من عدة جوانب داخل حيّز هذه القوى.
- الاستثمار في الإطارات قصد الرؤى المستقبلية.

كما أن هذه الدراسة تهدف إلي معرفة مكانة المترشح الفائز عبر كامل تراب الولاية وهذا في ما يخص البرلمان، إضافة إلى النظر في المعطى الجهوي داخل الولاية.

- تأثير المشاركة في تأهيل مرشح وإقصاء آخر مقارنة بالمراهنة على المناطق.
- إعطاء صورة واضحة عن سوسيو لوجية الانتخابات في هذه الولاية.

علي ضوء هذه المعطيات نحاول طرح **إشكال** يتعلق بهذه الولاية إذ نرى أن ولاية الأغواط كغيرها من الولايات شهدت انتخابات تشريعية ومحلية شاركت فيها مجموعة من القوى

الاجتماعية المحلية المختلفة في أشكالها وميزاتها وحتى في درجة القوة والتأثير، حيث عملت هذه الأخيرة في الانتخابات علي إبراز أصناف ثلاثة من النخب السياسية مثلت هذه الولاية على مستوى المجلس الشعبي الوطني وطنيا وكذا محليا علي مستوى المجلس الشعبي الولائي وكذا المجالس البلدية، وهذا بانتماءات النخبة الحزبية أو حتى الترشيحات الحرة مدعومة بقوى اجتماعية محلية أوصلتها أو بوأتها هذا المنصب.

ومن هنا نقول:

ما هي القوى الاجتماعية المساهمة في إفراز النخبة السياسية التي مثلت ولاية الأغواط علي المستوى البرلماني والمحلي؟ بعبارة أخرى:

- كيف كانت مؤشرات هذه النخبة وكيف كانت سبل نجاحها؟

- ما هي تمثلات النخبة السياسية المكونة للمجلس الشعبي الولائي من حيث مؤشراتها عبر العهدات منذ التعددية؟

- ما هي القطاعات المهنية المسيطرة داخل المجلس وكذا الانتماءات النقابية؟

- كيف نرى تجليات المعطى الجهوي والحضري والريفي داخل المجلس؟

- ما هي درجة التمثيل النيابي للأحزاب داخل المجلس والتشكيلات السياسية؟

- فيم تتمثل درجة القوة لدى النخبة السياسية المتمثلة في رؤساء المجالس البلدية من حيث المؤشرات؟

كل هذا نحاول الإجابة عنه قدر المستطاع وفهمه باستعمالنا للمنهج الوصفي التحليلي قصد وضع القارئ أمام حقيقة مفادها أن النخبة السياسية ليست وليدة مرحلة أو مؤسسة بعينها منفردة، بل هي وليدة عدة توليفات اجتماعية مختلفة حيث استعملنا فيه تقنيات متعددة منها المقابلة وهذه الأخيرة تم استعمالها مع نواب البرلمان الذين استطعنا الاتصال بهم، زيادة على تقنية تحليل المعطيات للمعطيات المأخوذة من الأرشيف، وذلك باستعمال تقنية المسح الشامل لمجموع النواب البرلمانيين ونواب المجلس الولائي وكذا رؤساء المجالس البلدية، وهذا بدراسة تتبعية "تتناول دراسة وضع معين". وهنا يقوم الباحث بوصف المتغيرات وما يطرأ عليها

من تطور على امتداد شهور أو سنوات معنية، والواقع أن الدراسات التبعية قد استخدمت في البداية في مجال بحوث الاستهلاك ومسوح الرأي السياسي. [1]

وقبل التطرق إلى تحليل هذه النخب الثلاث نحاول سرد المفاهيم الأساسية لهذا البحث وهي كالتالي:

- مفهوم القوى الاجتماعية:

كان هذا الاصطلاح يستخدم قديما للدلالة علي أي شيء يؤثر في السلوك الاجتماعي أو ينتج التفاعل الاجتماعي، ولكن ندر اليوم استخدام هذا المصطلح[2] إذ حلت محله مفاهيم أدق وأحصر، في حين كان يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت " أن القوى الاجتماعية الناشئة في الجزائر هم الفلاحون البسطاء والعمال الكادحون والشباب المناضلون والنساء اللاتي تعتمد عليها أي جهة اجتماعية، ومن جهة أخرى تستجيب للدراسة العمودية.[3] وهذا تعريف يحمل بعدا اقتصاديا.

كما أن هناك صفة أخرى للقوى الاجتماعية وهي أنها متجددة حيث إنها تحمل خصوصية جغرافية تتمثل حسب الأستاذ بوتفنوشت في الفئات الاجتماعية الريفية، أما الأستاذ البروفسور الهواري عدي فيرى بأنها عبارة عن هيكلة المصالح الاجتماعية المهيمنة في شكل سلطات كالسلطة الاقتصادية والسلطة الثقافية السلطة الدينية وهذه سلطات اجتماعية وليست سياسية لأنها لا تشارك في الانتخابات مثل الأحزاب، ولكن وجودها وحريتها وسيرها مرهون بالحرية السياسية التي يضمنها الدستور ويحملها الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فمثلا العروش في منطقة القبائل تمثل قوة اجتماعية حلت محل الأحزاب السياسية FFS وRCD.

أما مفهومها من منظور القوة في علم الاجتماع، فهي تشكل دعائم أساسية لفئة أو طبقة معنية تساعدها في تحقيق أهدافها والوصول إلى مقتضاها كوصول طبقة أو حزب أو جماعة أو شخص إلى سدة السلطة في الدولة، أو حزب لتولي حكومة أو نقابة لتولي سلطة إدارية في مؤسسة مقابل تحقيق أهداف أخرى للأتباع، ومن وجهة نظر أدق فهي تمثل في هذا البحث

[1] مصطفى عمر التير. مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي. منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط3، 1995، ص 95.

[2] أحمد زكي بدوي. معجم العلوم الإجتماعية. مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، دط، دت، ص387.

[3] Mostpha Boutefnouchet: La cultur en Algerie Mythe et Ryalite. ED SNPD. 1982. p121.

تلك الشرائح الداعمة والمساعدة التي تحظى برعاية المترشحين كنخبة ممثلة عن الولاية في تكوينها ومن أجل الوصول إلي قبة البرلمان للحصول علي منصب نائب، أو شريحة مهنية أو شبانية أو حتى نسوية من أجل العضوية في المجلس الولائي أو لرئاسة المجلس البلدي، ومن هذا نرى بأن هذا المفهوم يحمل تعريفا فضفاضا يصلح لأشكال عدة.

-النخبة السياسية:

لها عدة تعاريف سياسية متقاربة منها أنها "جماعات مهنية أساسية لها مكانة عالية في المجتمع[1]. ومن الأوائل الذين ناقشوا النخبة السياسية هم باريتو وميشلز وكان تعريفهم يتمحور علي أنها جماعة قليلة حاكمة، ومن هنا أمكننا القول إنها الفئة والشريحة ممن أتاح لهم تكونهم وتعليمهم القيام والممارسة في الجهاز الوظيفي للدولة بمختلف هياكلها حيث يتولون الوظائف العامة لها من إدارة وتعليم وسلطة وغيرها، كما يمكن اعتبارها هنا داخل المجتمع أن لها مكانتها الاجتماعية العالية ولها بعض النفوذ داخل المجتمع كما أنها تؤثر علي شريحة معنية من الناس وتتأثر بها.

-الدور:

قد يعنى به الواجب الملقى علي عاتق الفرد، كما نعني بالدور أو المركز الاستعمال بدلا من الوضع الاجتماعي، فبناء الأدوار لأي جماعة هو ذاته بناء المراكز داخل هذه الجماعة لأن ما يعد دورا من وجهة نظر شخص ما، يعد واجبا من وجهة أحد أفراد الجماعة.[2] كما يمكن أن نطلق عليه تلك الوظيفة التي يقوم فرد أو جماعة داخل نسق ما بحيث يساهم في تكامل عملية التفاعل أو يعطي دفعا لأحد الأنساق من أجل سد فراغ أو تدارك نقص داخل النسق، فالدور الذي لا بد منه هو مجموعة القدرات والمؤهلات التي تمتلكها هذه القوى بشتى أشكالها من أجل تأهيل الرجل النخبوي إلى الفوز في الانتخابات.

-العصبية:

" يعتبر هذا المفهوم الذي هو مفهوم مفصلي في الفكر السياسي الخلدوني من المفاهيم التي يصعب تحديدها بوجه خاص، ومن الذين ترجموا المقدمة من يقول إنها

---

(1) الهواري عدي. الجزائر ستصبح صومالا آخر إذا.... جريدة الخبر27 أوت 2008، العدد5410.

(2) عبد الهادي الجوهري. قاموس علم الاجتماع. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، دط، 1988، ص130.

تعـني التعـاون الاجتمـاعي، وهنـاك مـن دقـق فيهـا مثـل Potol مـن خـلال التعـاون الاجتماعي عبر معنى تضامن المحارب.[1]

-النائب البرلماني:

كفاعـل اجتمـاعي تمـت دراسـته مـن حيـث "الاسـتراتجيات الاجتماعيـة ومنطقيـات الانتمـاء، ونـوع التمثيـل وحتـى إن وجـد النائـب نفسـه مزكـى مـن طـرف نظـام الحكـم إلا أن ذالـك لا يكـون ممـثلا لجماعـة أو جهـات أو زبائنيـات أو عصـبة أو قبيلـة أو زاويـة أو جماعة وما إلى ذالك.[2]

- **نائب المجلس الشعبي الولائي:** يمكن اعتباره عضوا ممثلا لجهة داخلية في الولاية أو البلدية أو حتى عشيرة (عرش).

رئيس المجلس الشعبي البلدي: فهو يمثل أعلي سلطة هرمية داخل بلدية زكاه الشعب باعتبارات حزبية أو عشائرية أو شخصية أو حتى براغماتية.

سوسيولوجية النائب البرلماني في مجتمع محلي -رهانات وتمثيل -:

يشكل النائب البرلماني على حد قول حشماوي "وسيطا للعلاقة الزبونية بين الدولة والجهة التي يمثلها هذا الأخير".[3] وبدورنا نحن نحاول دراسة هذه النخبة الممثلة لهذه الولاية على المستوى البرلماني، والتي تمثل أكبر شريك سياسي للولاية في تشريع النصوص المتعلقة بالوطن كنسق كلي، إذ، هل هناك حقيقة مميزات يمتلكها هذا الرجل النخبوي والتي بالفعل تؤهله لدخول البرلمان حتى يصبح ضمن هذه المؤسسة وهل هذا الرجل في المستوى المطلوب ليحمل مشروعا وطنيا.

نحاول في هذا المضمار رصد مميزات وخصائص نخبة مثلت ولايتنا على المستوى الوطني برلمانيا، كما نحاول التعريف بهذا النائب الذي احتل هذا المنصب المهم على المستوى الولائي حيث يمثل أعلى سلطة تمثيلية زكاها الشعب وهذا من خلال الكثير من المؤشرات التي قمنا

---

[1] نبيل توفيق السمالوطي. البناء النظري لعلم الاجتماع. القاهرة، 1974، ص96.

[2] عبد القادر جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند إبن خلدون. دار الحداثة، ط3، 1982، ص63.

[3] محمد حشماوي. النائب البرلماني الجزائري كعنصر للوساطة الزبونية. مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد20/19، ص12.

بتلخيصها في الجدول المرفق لهذه الدراسة، وهذا لمعرفة الفئات الاجتماعية التي استطاعت تبوؤ مكانة والحصول على المنصب ذي الموقع السياسي المهم وطنيا ومحليا، وما هي علاقة هذه النخبة بالفئات الاجتماعية قبل دخول البرلمان؟ وهل هذه النخبة وليدة الولاية التي مثلتها أم أن لها ارتباطا آخر إضافة إلى الارتباط الحضري والمدني لها، وكذا ارتباط ما يسمى بالشرعية الثورية أو الدينية كأصول لهذه النخبة، كما لا ننسى مراعاة الجيلية لهذه النخبة وما بعد البرلمان، أي المناصب التي تأهل لها هذا النخبوي بعدما ولج قبة البرلمان كممثل للمواطن ووسيط زبوني، وكذلك كشريك سياسي ناب عن هاته الولاية دون إهمال المعطيات الرئيسية المكونة لهذه الشخصية وهي المستوى والتخصص العلمي ولغة التعليم وكذا اللغة المتقنة من طرف هذه الشخصية التي ينبغي أن تكون مقنعة للناخب المحلي.

1-جيل واحد عن عشريتين:

عند تعريجنا على دراسة هذه النخبة حول مؤشر العمر نلاحظ أننا أمام جيل واحد كله من جيل الاستقلال، فهو جيل بالرغم من أنه عاصر في مولده الثورة التحريرية لكنه لم يشارك فيها وهذا راجع إلى سنة وظروف طفولته التي عاشها أثناء الثورة، حيث إنه في أحسن الأحوال نعم بالاستقلال وعمره لا يتجاوز 18 سنة، فمثلا في هذا الجيل نلاحظ أن الصنف الأول منه والذي ولد قبل 1950 قد ولد في النصف الثاني من هذه العشرية فبلخادم وهو أكبرهم سنا مولود سنة 1945 وبالضبط في آخر السنة (8 نوفمبر)، نفس الشيء عند النواب بوعزارة المولود سنة 1948 وكذلك السيد بولفعة بن مواز 1948 والسيد عبد الحفيظ عماري المولود سنة 1949، وهؤلاء الثلاثة متقاربون في السن، إضافة إلى السيد بلخادم فهم لا يأخذون من اسم الثورة التحريرية إلا طفولتهم أثناءها، أو مولدهم قبلها، هذه الطفولة التي عاشها هؤلاء النواب في التمدرس الابتدائي فبلخادم زاول تعليمه الابتدائي في آفلو، وكذا السيد بولفعة بن مواز الذي زاول دراسته الابتدائية في هذه المدينة إلا أن هذا الرجل "بن مواز" واصل دراسته إلى غاية الجامعة والتي تخرج منها من كلية الحقوق بالعاصمة وهذا راجع ربما إلى العائلة المنحدر منها (الغنى)، أما الشخصية الثالثة والمتمثلة في السيد بوعزارة محمد فإن هذا الأخير لم يبدأ مزاولة دراسته إلا في سن متأخرة- 12 سنة- حيث دخل التعليم الابتدائي وفي مدارس حرة وهذا في سبتمبر 1961، نجح سنة 1964 في شهادة الدخول إلى السنة السادسة بالمدارس الحرة لدراسة التعليم المتوسط، هذا التعليم الذي كان مندمجا مع الثانوي وذلك في ثانويتي عبان رمضان بالحراش وابن خلدون في حي القصبة بتخصص الآداب ليتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1972، حيث دخل إلى المدرسة العليا للصحافة والإعلام لنيل شهادة الليسانس.

أما الشخصية الرابعة والمثيرة للاهتمام في هذه الولاية والتي تبدو غريبة من حيث الأصل الجغرافي عن هذه الولاية فهو المحامي عبد الحفيظ عماري،[1] والذي يمثل أصغر هذه الفئة سنا فهو وليد مدينة آريس بولاية باتنة إذ كل ما يربطه بهذه الولاية (الأغواط) هو مجيء عائلته الثورية أثناء الثورة إلى هذه المنطقة.

زاول هذا الأخير دراسته الابتدائية بمسقط رأسه من سنة 1956 إلى 1962 ثم انتقل إلى قسنطينة لمزاولة الدراسة في المتوسط، لينتقل بعدها إلى تونس سنة 1966 لمواصلة الدراسة الثانوية وتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1969 ليعود إلى الجزائر حيث درس بكلية الحقوق لنيل شهادة الليسانس في الحقوق.

نضيف إلى هذه الشخصيات الرقم الثاني في قائمة ترشحه للـ RND سنة 1997 وهو السيد الحاج المدني بن عجيلة المولود سنة 1949 والذي زاول دراسته الابتدائية في مسقط رأسه (الأغواط) من سنة 1958 إلى 1963، ثم المتوسط إلى 1967 فالثانوي إلى 1970 ليلتحق في عام 1971 بمعهد الري بمستغانم حيث تكون كمهندس ونال هذه الشهادة سنة 1976.

أما <u>الصنف الثاني</u> من هذا الجيل والذي يمثل عشرية الخمسينيات فالغالب عليه هو انتماؤه ومنشؤه بذات المنطقة التي مثلها وهو جيل ولد على مشارف الثورة التحريرية أو أثناءها إذ نجد من النصف الأول لهذه العشرية 3 شخصيات هم النائب الطبيب السيد فرحات البشير والسيد السهلي عبد الرحمن وكذا السيد الحاج الطيب عزيز.

فالنائب فرحات البشير المولود سنة 1953 نلاحظ أنه كان ذا حظ وفير في الدراسة، حيث زاول دراسته في الابتدائي والمتوسط والثانوي بمسقط رأسه وهذا بداية من 1959 إلى 1972، حيث نال شهادة البكالوريا هذه السنة لينتقل إلى العاصمة لدراسة الطب لمدة 6 سنوات حيث نال في جويليه 1978 ديبلوم جراحة عامة.

الشخصية الثانية من هذا الصنف هو السيد عبد الرحمن السهلي وهو المولود بقرية الغيشة بآفلو سنة 1964 والذي زاول دراسته في الابتدائي والمتوسط من سنة 1963 بآفلو وهذا إلى غاية 1967، لينتقل إلى تيارت في هذه السنة لمزاولة دراسته في التعليم الثانوي بثانوية عبد الرحمن بن رستم حيث صادف أول دفعة تجريبية في تعريب التعليم لينال شهادة البكالوريا سنة 1974 حيث انتقل في هذه السنة إلى العاصمة للدراسة الجامعية بكلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية والإعلام بتعليم معرب حيث نال شهادة الليسانس سنة 1978.

---

[1] توفي هذا النائب المحامي في شهر أوت سنة 2009 بجمهورية مصر العربية.

أما السيد عزيز الحاج الطيب ممثل حمس في العهدات الثلاث من 1997 إلى 2007 والمولود بنفس السنة 1954 فقد زاول دراسته الابتدائية والمتوسط بالأغواط، حيث إنه لم يتجاوز هذا المستوى التعليمي.

أما فيما يخص النائبين الباقيين من هذه العشرية واللذين ولدا في النصف الثاني من الخمسينيات فهما متقاربان في السن وهما السيد خويلدي محمد والسيد حمدي عيسى.

أما السيد خويلدي محمد الذي ولد سنة 1958 فالملاحظ أنه تنقل من تعليمه بين ثلاث مناطق، فقد زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه ابتداء من سنة 1965 حتى 1972 لينتقل إلى المتوسط نهاية سنة 1976، حيث انتقل في هذه السنة إلى مدينة البيض لمزاولة التعليم الثانوي إلى غاية 1978 ثم انتقل إلى مدينة السوقر في هذه السنة في نفس الشعبة بتكوين علمي مزدوج اللغة، وبعدها التحق بالتعليم الجامعي عبر مسابقة بالمدرسة الوطنية للأشغال العمومية بالقبة حيث تحصل على شهادة تقني سام في البناء بعد تكوين دام سنتين ونصفا بتكوين مفرنس.

أما الشخصية الثانية من هذا الصنف في النصف الثاني لهذه العشرية فهو السيد حمدي عيسى والذي يعتبر حديث التجربة والفوز في الانتخابات التشريعية، وما يميز هذا الأخير أن له مسارا مهنيا حافلا سنتعرض له مستقبلا.

أما مساره التعليمي فقد بدأه سنة 1965 بمسقط رأسه (الأغواط) وكذلك التعليم المتوسط سنة1971 لينتقل إلى التعليم الثانوي سنة 1974 بثانوية الإمام الغزالي بمدينة الأغواط حيث زاول هذا التعليم بالتخصص العلمي والتكوين المزدوج في لغة الدراسة.

تضعنا معطيات التكوين والمستوى الدراسي أمام وضعية مشرفة وحرجة لدى الرجل النخبوي الممثل برلمانيا في نفس الوقت لكنها وحدها لا تكفي في إبراز مكانته الاجتماعية، لذا ينبغي البحث عن الوسط العائلي والمنحدرات الاجتماعية.

2- الانحدار الاجتماعي: العائلة -العرش -الغنى والفقر:

يشكل المنحدر الاجتماعي بكل أشكاله محورا أساسيا في الترشح لمنصب مثل النائب البرلماني حيث تساهم هذه الأشكال من القوى الاجتماعية في دعم المرشح، فقد تنوع الوصول إلى هذا المنصب بين العائلات الغنية والمتوسطة والفقيرة في ظل هذه الانتخابات التعددية بالرغم من اختلاف عروشهم وكذا الممارسات المهنية للعائلة.

فمن العائلات التي كانت تمتهن تربية المواشي نجد المرشح بن مواز بولفعة هذا الأخير الذي ينحدر من عائلة غنية كما أن العرش الذي ينتمي إليه هذا الرجل هو العجالات وهو أكبر العروش في الولاية وأكثرها على الإطلاق في المقاطعة الشمالية للولاية آفلو وما جاورها حيث يتواجد في كل من آفلو بنسبة جد معتبرة وبلديتي كل من البيضاء وقلتة سيدي ساعد بنسبة تكاد تكون كلية.

نفس النشاط كانت تمارسه عائلة السيد بلخادم، لكن بشكل جد محدود إضافة إلى زراعة معاشية كان يمارسها أبوه وجده حيث إن العائلة والعرش المنتمي إليه وهم أولاد عيسى بن عمر ذوو نشاط محدود في الفلاحة وتربية الغنم إذ تعتبر هاتان المهنتان النشاط الشائع بمنطقة آفلو وما جاورها.

من العائلات التي كانت تمارس الفلاحة لوحدها يمكن أن نضيف كلا من النائب عبد الحفيظ عماري الذي يعتبر شخصية شاذة عن الولاية فأبوه كان يمارس الفلاحة بمنطقة آريس بولاية باتنة بالأوراس، وهي فلاحة لا تكاد تتعدى محدوديتها في كونها معاشية، وهذا ما وجدناه عند النائب بن عجيلة المدني المنحدر من عرش **"رحمان*"** ذي الشهرة الكبيرة داخل ولاية الأغواط والمتواجد بكثرة ساحقة في مدينة قصر الحيران.

نفس الانتماء إلى الطبقة المهنية حاصل مع الطبيب "فرحات البشير" حيث إن عائلته هو الأخير من أبيه وجده كانا يمارسان الفلاحة وهم من عرش أولاد سيدي عيسى الذي ينتمي إلى المعامرة قدماء الأرباع في منطقة الأغواط.

ما يميز هذه الفئة أو المجموعة ذات الانتماء إلى النشاط الفلاحي وهو أن هذه المهنة لم تكن شبيهة بالبورجوازية الفلاحية التي تمتلك أراضي فلاحية كبيرة "كولونات" كما هو موجود في الشمال، فانحصار هذه الممارسة الفلاحية في كونها معاشية إنما هو ناجم عن الظروف الطبيعية والبيئة الجغرافية المكلفة في مجال الزراعة، فالمنطقة صحراوية بالكامل باستثناء آريس شبه الشمالية، زيادة على هذا هناك الظروف الاستعمارية التي تحد من ملكية الجزائري أثناء الاستعمار خصوصا العائلات البسيطة أو حتى المتوسطة والتي تنطوي تحتها عائلات هؤلاء الأفراد.

* عرش الرحمان من العروش الكبيرة داخل الولاية، كما أن له امتدادا خارج الولاية فهو يتواجد بمدينة عين وساره بولاية الجلفه والذي ينتمي إليه السيد شريف رحماني وزير البيئه، ففي الأغواط يسمون رحمان المعامره وفي عين وساره يسمون رحمان وساره.

- المنحدر الآخر للعائلات من هؤلاء النواب ينتمي إلى نشاط التجارة ومنهم النائب خويلدي محمد المنتمي إلى عرش بني هلال بمنطقة عين سيدي علي المحسوبة على المقاطعة الشمالية لهذه الولاية (آفلو)، هذا الأخير ينحدر من عائلة كانت تمارس التجارة حيث إن أباه وجده كانا من مشاهير تجار المنطقة الأمر الذي أهل هذا الرجل (النائب) للاستثمار في مجالات أخرى كالبناء والمقاولات وكذا الخدمات الفندقية حيث إنه يمتلك من أحسن وأفخم الفنادق في آفلو.

نفس المهنة كانت تمارسها عائلة النائب السهلي عبد الرحمن المنحدرة من عرش أولاد محمد بن يوسف المتواجد بكثرة في بلدية تاجرونة، هذه المهنة التي مارسها الأب قبل التحاقه بالثورة وهي ذات المهنة التي مارسها الجد إضافة إلى تربية المواشي.

تبقى المهنة البسيطة جدا وهي المهنة الشائعة أثناء الاستعمار والتي مارسها آباء النواب الباقين منهم السيد بوعزارة، فقد كان أبوه يشتغل في مهنة البناء بكل ما لها من ظروف قاسية وهذا في العاصمة التي انتقل إليها في بداية الأربعينيات، حيث مارس قبلها الأب مهنة موال وهي نفس المهنة التي مارسها الجد، وهذه المهنة "تربية المواشي" منتشرة وشائعة عند عرش الحرازلية الذي ينتمي إليه ذات الرجل وهو أكبر العروش في المقاطعة الجنوبية في الأغواط كما أن لهذا العرش نائبا آخر وهو ممثل التيار الديني الحمسي السيد عزيز الحاج الطيب وبهذا يكون لهذا العرش أكبر تمثيل نيابي في البرلمان لهذه الولاية أو أكثرهم عمرا حيث إن بوعزارة مثل عهدتين في حين مثل الحاج الطيب ثلاث عهدات في التعددية.

الشخصية الأخيرة من هؤلاء النواب فيما يتعلق بالمنحدر الاجتماعي والحديثة التواجد بالبرلمان هو السيد عيسى حمدي المنحدر من عائلة فقيرة، فأبوه كان عاملا بسيطا وحتى جده حيث إن هذه العائلة المنتمية إلى عرش أولاد سيدي عطاء الله ذي التواجد الكبير في مدينة تاجموت لم تكن بالمستوى الذي يرقى إليه ابنها حاليا والذي يعتبر من أثرياء هذه الولاية.

3 -المعطى الجغرافي- الريفي الحضري:

الميزة الأخرى والتي ابتعدنا فيها عن الانتماء العائلي أو العروشي هي المتمثلة في المعطى الحضري فنرى أن الأصول الحقيقية لأقلية هؤلاء النواب هم من الوسط الريفي منهم بلخادم وعماري وكذا السهلي أما أغلبهم فهم من المدن وهم بقية النواب فمن الأغواط نجد السيد الحاج قدور يعقوبي النائب عن الفيس سابقا وحمدي النائب الحر في 2007 والطبيب فرحات

وبن عجيلة وكذا الحاج الطيب عزيز واثنان من آفلو هما بن مواز وخويلدي أما بوعزارة فهو من العاصمة.

4 -النائب البرلماني -المهنة والسياسة:

للمسار المهني لدى الشخصية السياسية أهمية كبيرة في معرفة درجة وقوة الشخص السياسي خاصة تلك المهام القريبة من صنع القرار على المستوى الوطني أو المحلي، لهذا فإن المهن كانت ولا تزال معيارا في قياس النخبة السياسية إذ يستوقفنا ما رصدناه من مهن للنخبة المدروسة أمام مهن متنوعة، حيث نلاحظ أن أرقاها تتمثل في مهنة الدبلوماسية، والتي حازها السيد بلخادم بعد تكوين طويل في أروقة مؤسسات الدولة العليا. فقد انطلق هذا الأخير من مهنة معلم - نفس الشيء لمهنة التعليم مع مرشح الفيس السيد يعقوبي (أستاذ ثانوي)- ليتدرج (هذا الأخير بلخادم) في مناصب عديدة حيث تم تعيينه في 1972 مديرا فرعيا للعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية إلى غاية 1977، ليتم تعيينه كممثل وعضو في البرلمان عن دائرة السوقر بتيارت وهذا إلى غاية 1982 حيث شغل في هذه الفترة وبالضبط في سنة 1978 رئيسا للجنة التخطيط والمالية بالمجلس ذاته، كما أعيد انتخابه لعهدة ثانية وتولى رئاسة لجنة التربية والتكوين والبحث العلمي ليتولى سنة 1988 رئاسة المجلس الشعبي الوطني إثر استقالة رابح بيطاط كما شغل عدة مناصب حكومية كوزير للخارجية، وفي 24 ماي 2006 تولى رئاسة الحكومة كما يشغل حاليا ممثلا لدى رئيس الجمهورية.

المهنة القريبة من هذه هي مهنة الإدارة وما لها من ميزات، فهذه الأخيرة مثلها في هذه النخبة السيد السهلي عبد الرحمن الذي التحق بالإدارة سنة 1981 كمتصرف إداري في محافظة جبهة التحرير الوطني، كما تربص في القضاء الذي انسحب منه بعد 8 أشهر من التربص، وإلى اليوم ما زال يزاول مهنة متصرف رئيسي. إضافة إلى هذا نجد السيد بن مواز بولفعة هذا الأخير المحسوب على مهنة الإدارة، هو الآخر زاولها مدة طويلة وتدرج في مناصبها العديدة، منها مدير لمستشفى بالعاصمة ثم مديرا لمديرية الشباب والرياضة بتيارت، فمفتشا عاما ملحقا بالديوان لولاية تيارت فرئيسا لدائرة **<u>مدروسة (medroussa)</u>** بنفس الولاية، إلى أن عين واليا على ولاية البيض سنة 1994، ولهذا فهو يعتبر تيكنوقراطيا من الدرجة الأولى.

بوعزارة هو الآخر يمكن ضمه إلى فئة الإدارة، هذا الأخير الذي مارسها مع الإعلام بترقيات متتالية، فقد عمل كمنشط إذاعي والذي بدأه سنة 1965 وهذا بتدرجه من محرر بسيط ثم معلق مختص فكاتب افتتاحية إلى أن عين سكرتيرا عاما للتحرير سنة 1982 فنائبا لمدير القناة الأولى سنة 1984 ثم مديرا جهويا لإذاعة ورقلة سنة 1986 ليعود إلى العاصمة في

1994 ويشرف على إنشاء مجلة تلفزيونية هي مجلة الشاشة الصغيرة وهذا حتى سنة 1997 وبهذا فهو يعتبر إعلاميا بامتياز.

كما شغل مسيرا لدى مكتب رئيس الحكومة في حكومة عبد العزيز بلخادم وهذا يعتبر أعلى منصب شغلته هذه الشحصية البرلمانية.

المهنتان المتشابهتان عند هؤلاء النواب هي المقاولات، فقد لا حظنا شخصيتين تمتهنان هذه المهنة والتي لها مكانة كبيرة داخل المجتمع، فالمقاول خويلدي بالرغم من أنه ينحدر من عائلة غنية مارست التجارة إلا أنه حوّل هذا النشاط من جانبه إلى مقاولات البناء وهذا راجع إلى شهادة تخرجه من الهندسة والأشغال العمومية، فقد زاول هذه المهنة بعدما عمل مديرا تقنيا سنة 1981 في مؤسسة الأشغال المختلفة لدائرة آفلو ليتم تعيينه سنة 1984 مديرا لمؤسسة SITRAF وبعدها بثلاث سنوات انتقل إلى الأعمال الحرة التي جعلت منه مقاولا كبيرا.

إضافة إلى هذا يبرز لنا رب عمل من نوع خاص في هذه النخبة وهو السيد عيسى حمدي هذا الأخير كذلك شغل مناصب عديدة قبل أن يصل الى مصاف رب عمل، حيث بدأ مهنته كمنسق مشروع ومترجم بالإنجليزية في شركة BECHTEL لمدة 5 سنوات لينتقل إلى الإدارة التقنية حيث مكث 10 سنوات في هذا المنصب لينتقل ويترقى إلى منصب نائب مدير مشروع كما عمل مستشارا اقتصاديا في ذات الشركة.

أما المهن الباقية الثلاث فهي المحاماة والهندسة والطب، فقد شغل المهنة الأولى النائب عبد الحفيظ عماري بمدينة الأغواط من سنة 1977 إلى غاية 1997 سنة الالتحاق بالبرلمان أين عين عضوا بالمجلس الدستوري فهو أحد مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي، أما مهنة الهندسة فقد شغلها السيد المدني بن عجيلة صاحب المحامي والرقم الثاني في قائمة الترشح وهذا من سنة 1977 إلى غاية 1997.

أما المهنة الأخيرة وهي مهنة الطب وما لها من مكانة اجتماعية فقد شغلها السيد فرحات البشير وهو من مشاهير الأطباء في مدينة الأغواط، والتي بدأها منذ تخرجه سنة 1978 كطبيب عام سنة 1982 متخصص في الجراحة العامة بمستشفى مصطفى باشا إضافة إلى التعليم الجامعي المقرون بمهنة الطب كطبيب مدرب للأطباء، وهذا إلى غاية 1994 حيث استقل كطبيب خاص وفتح عيادة خاصة.

5 - النائب البرلماني والانتخابات:

تبقى الانتخابات عبر مراحلها الأربع والتي مر بها هؤلاء النواب ذات نتائج متباينة، تشابهت أحيانا في نتائجها من حيث الأشخاص الناجحون في بعض القوى السياسية والتي تعبر عن

مؤشر المكانة الاجتماعية لدى الشخص داخل الحزب حيث تعكس وزنه الثقيل من خلال تكرار ترشحه الذي يفضي في الأخير إلى الفوز المتوقع بنسبة كبيرة.

الشيء الآخر الذي يصعب علينا تفسيره هو: إلى أي مدى ستبقى هذه المكانة التي يتمتع بها هذا النائب والذي ألفه الناخب منذ أول انتخاب له في التسعينيات - ويتعلق الأمر بالسيدين بوعزارة والسهلي - على النواب البرلمانيين مع تغير وتداول رؤساء على الدولة والحكومة وكذا الوزراء، بينما بقي هذا الأخير (النائب) متواجدا ويطل على الناخب غداة كل انتخابات تشريعية.

وإذا ما ترشح مستقبلاً؟ أي قناعات وتبريرات سيقدمها هذا الأخير لإقناع الناخب. "هذا فيما يتعلق بجبهة التحرير".

الأمر الثاني: هو ترشح التيار الإسلامي بنفس الشخص وتحقيق الفوز في كل مرة، ألا يدل هذا على تواجد مقبول للحزب لكن بنسبة متأخرة حيث إنه لم يحرز تقدما بل تراجعا في كل مرة بتناقص في الوعاء والقاعدة مع المراهنة على الفوز وذلك بالرغم من وجود قوى إسلامية موازية تشارك بقوائمها في كل انتخاب الشيء الذي يمتص من قاعدتها الشعبية. وهنا نتساءل عن هذه التيارات المحسوبة على الدين هل هي متفقة في أفكارها بحيث تبقي على تواجدها مستقبلا وهل هناك إمكانية ذوبان هذه الحركة (حمس) بحيث تختفي نظراً إلى التراجع المستمر لها بنسبة كبيرة إذ حصدت 30001 صوت في 1997 لتتراجع إلى 6862 صوت في 2007، ألا يُنذرُ هذا بالزوال لحزب كهذا.

أما الأمر الثالث: والمتمثل في تواجد الفائز الحر بهذه الولاية فهو؛ لماذا بالرغم من تواجد أبواب الأحزاب مفتوحة مع إمكانية وسهولة نسج علاقات بين مترشح ذي وزن ثقيل داخل المجتمع المحلي بصفة الحر مع الحزب في حين يعزف هذا الأخير عن تصرف كهذا ويترشح بقائمة حرة، أم أن المترشح الحر ينظر إلى الأحزاب بنظرة دونية تعكس اليأس من أحزاب نافقت الشعب كثيرا؟

أما الأمر الرابع والمتعلق بتراجع نسبة الاقتراع وهذا يمكن تفسيره ببساطة بالمسافة بين المواطن والشخص البرلماني، فالمواطن البسيط يعيش في حيز ضيق تكاد آماله لا تتعدى حدود البلدية التي يعيش فيها، لذا فإن اهتمامه بالانتخابات التشريعية يقل.

الأمر الخامس: والمتعلق بالترشح وبناء القوائم بصفة عامة، فيتحدد في نمو وتطور مؤشرات القوائم من حيث المستوى الذي نراه يتطور ويترقى حتى وصل إلى ترشح الدكتور ضمن

القائمة البرلمانية وفي مراتب ثانوية (FLN –HMS)، بالرغم من تنوع المستويات وكذا تنوع المهن العليا إلى مهن عادية شملت المهن الحرة[1] وغيرها.

عند الحديث عن هذه النخبة السياسية "نواب المجلس الشعبي الوطني" الممثلة لهذه الولاية، نرى أنها أعلى نخبة ممثلة للولاية إذ نحن أمام جيل واحد وهو جيل لم يشارك في الثورة التحريرية وهذا راجع إلى سنهم، فكل ما يربطهم بالثورة في أحسن الأحوال يمتد إلى أنهم أبناء شهداء أو أنهم من عائلة ثورية، فمثلا النائب عماري عبد الحفيظ هو ابن شهيد، إضافة إلى أن عمه كذلك شهيد، أما بلخادم فإن عمه كذلك شهيد، وباستثناء هذين النائبين فالبقية كلهم من عائلات عادية.

الشيء الآخر هو أن أغلبهم مولودون** بذات المنطقة التي يمثلونها باستثناء المحامي عماري المولود بباتنه (آريس) وبوعزاره المولود بالعاصمة (بلكور)، فالأول علاقته بالأغواط تعود إلى كون عائلته كانت تقطن سابقا في هذه المنطقة والشيء الآخر يعود إلى أقدمية عمله كمحام بعاصمة الولاية لمدة عشريتين وكذا إلى مجيىء عائلته لاعتبارات متعلقة بثورة التحرير، حيث إن أباه استشهد بمنطقة بوكحيل بالجلفة وكذا عمه استشهد بتاجموت بالأغواط إضافة إلى عمه وخاله اللذين كانا من ضباط جيش التحرير حيث صادفهم الاستقلال بهذه المنطقة، أما بوعزارة المولود بالعاصمة فإنه ينتمي إلى عرش الحرازلية وهم شريحة كبيرة في منطقة الأغواط.

أما مؤشر **المستوى التعليمي** فقد كان أغلبهم تمثيلا هم الجامعيين فأعلاهم طبيب وهو النائب فرحات وأدناهم هو مستوى المتوسط وهو الحاج عزيز ممثل حركة حمس، أما فيما يخص أعلى المناصب الممثلة في هذه النخبة فهو النائب عبد العزيز بلخادم الذي شغل مهنة الدبلوماسية وتقلد رئاسة البرلمان في عهد الرئيس الشاذلي، أما اللغة المتقنة فكلهم مزدوجو اللغة باستثناء ممثل حمس النخبوي المعرب، أما منحدراتهم العائلية فأغلبهم ينحدرون من عائلات فقيرة باستثناء ثلاثة وهم النواب فرحات البشير وبن مواز بولفعه وخويلدي محمد الذين ينتمون إلى عائلات غنية إلى حد ما.

---

[1] المهن لحرة التي ترشحت هناك محامية، طبيب، صيدلي، 3 رجال أعمال، أما الوظيف فإننا نلاحظ 3 رؤساء بلديات، مفتش للتربية، 6 أساتذة جامعيين، 5 موظفين، إضافة الى 5 إطارات دولة منهم 3 من سوناطراك.

** فيما يخص مكان الميلاد فقد اعتمدنا على المعلومات المصرح بها من طرف الشخص البرلماني المستجوب.

سوسيولوجية المجالس الولائية:

من خلال تعريجنا على حيثيات هذه المجالس وتركيبتها من مختلف الجوانب تبينت لنا عدة أمور ومعطيات أفرزتها عبر مسيرتها في عشريتين احتوت أربعة مجالس لهذه الولاية:

1- **أولها** المتعلق **بالتركيبة السياسية** وهو زيادة التنوع في كل مرحلة حيث انطلق هذا المجلس في ظل التعددية بحزبين سياسيين متعادلين في النواب(14 للفيس و14 للأفالان) ومترشح حر رجح الكفة لصالح فئة فالتيار الديني (FIS وهذا في 1990) والذي لم يفلح هو الآخر- التيار الديني- في رئاسة المجلس المرة المقبلة. ثم تنوعت الأحزاب إلى ثلاثة بالمجلس في 1997، هي FLN وHMS وRND لتضم تشكيلة رابعة بمجلس 2002 جديدة هي الإصلاح التي احتلت المرتبة الثانية آنذاك من حيث النواب ليتوسع هذا المجلس في 2007 بـ 7 تشكيلات بعثرت أو شتت المقاعد بدخول كل من FNA وPT والنهضة.

2- **الأمر الثاني** والذي يتعلق بمؤشر **السن** فقد لوحظ فيه الاتجاه نحو الشيخوخة حيث انطلق هذا المجلس في 1990 بتشكيلة شبانية بلغت 94.28 % ليتناقص إلى 51.42% شباب وهي تشابه النصف في 1997 لتتناقص قليلا إلى أقل من النصف بنسبة 48.71 % في 2002. وفي الأخير تقلصت إلى نسبة الثلث 33.33% في المجلس 2007 الأمر الذي يجعلنا أمام فرضية وهي إمكانية وصول المجلس إلى شيخوخة بالمعنى الديمغرافي الذي قد يصاحب مفهوم مجلس الشيوخ سياسيا.

3- أما فيما يخص مؤشر **المستوى التعليمي** فنلاحظ بأن المجلس انطلق بتركيبة شبه متعادلة للمستوى التعليمي بين الجامعيين وما دونهم، حيث مثل الجامعيون 51.42 % في مجلس 1990 بينما تناقصوا في مجلس 1997 إلى نسبة 42.84% ليزداد تناقصهم إلى نسبة الثلث 33.33% في مجلس 2002 في حين استرجعوا عافيتهم حيث تواجد الجامعيون بمجلس 2007 بنسبة الثلثين 66.66 % الذي كان لمستوى ما بعد التدرج فيه نسبة 17.94% والتي قاربت الخمس الأمر الذي يبرز إقبال إطارات وأساتذة الجامعة نحو المشاركة السياسية ترشحا ونيابة بالمجلس.

4- آخر مؤشر ضمن هذه المؤشرات هو **المهن** لدى هؤلاء النواب وهذه الأخيرة التي تنوعت بكل مجلس والتي كان فيها لمهنة الإدارة والتسيير أعلى تمثيل بالمجلس بمعدل 25.78% في الأربعة مجالس بينما سجلت مهنة التعليم معدل 22.88% في التمثيل، في حين سجل الموظف تواجده عبر المجلس بـ 19.39% لتسجل المهن الحرة نسبة 11.33% الأمر الذي يبرز لنا ترتيبا تدريجيا للتمثيل في المهن.

المعطيات الداعمة:

1- التواجد النقابي:

لقد كان للانتماءات النقابية تواجد في المجلس الولائي منذ 1997 والمتمثل في رئاسة المجلس من طرف شخصية نقابية تابعة للتجمع الوطني الديمقراطي، هذه النقابة التي كانت أسا من أسس القوى الاجتماعية في هذا الظرف، كما أنها شكلت رافدا من روافد الوطنية فقد جاءت في اتجاهات سياسية واحدة هي الاتجاه الوطني ضمن أحزاب FNA وFLN وRND وPT، حيث مثلهم في المجلس الولائي حزب العمال بشكل ملفت في عهدة 2007 وذلك بترؤسه لجنة التشغيل والصحة والذي حصد 5 خمسة مقاعد و3 ثلاثة مقاعد باقية مثّل كل حزب فيها بمقعد واحد.

2- المعطى الجهوي:

أما فيما يخص المعطى الجهوي المتعلق بالمقاطعتين، الشمالية والتي تمثل 35% من سكان الولاية مقابل المقاطعة الجنوبية والتي تمثل 65 بالمائة، فقد كان التمثيل في المجلس الأول للتعددية 1990 للمقاطعة الشمالية بـ 17 مقعدا مقابل 18 مقعدا للمقاطعة الجنوبية، وهذا يمثل حظا وفيرا لهذه المقاطعة.

أما في انتخابات 1997 فقد حصدت المقاطعة الشمالية 15 مقعدا مقابل 20 وهذا يكاد يمثل عدالة إذا ما قورن بعدد السكان لكل مقاطعة[1]، في حين تم تسجيل التمثيل الجهوي للمقاطعتين الجنوبية بـ 23 نائبا في انتخابات 2002 بينما أخذت الشمالية 16 مقعدا الأمر الذي يعكس التمثيل المتوازن بين المقاطعتين، في حين كان التمثيل الأخير في 2007 لصالح المقاطعة الجنوبية بشكل واضح والتي بلغ تمثيلها 28 نائبا مقابل 11 نائبا من المقاطعة الشمالية، ليكون معدل التمثيل بـ 22 نائبا للمقاطعة الجنوبية عبر العهدات الأربع مقابل 15 نائبا للمقاطعة الشمالية وهذا كمعدل فيه نوع من العدالة في التمثيل داخل المجلس، حيث إن تعداد سكان المقاطعة الجنوبية يكاد يمثل الثلثين من سكان الولاية بينما تمثل المقاطعة الشمالية نسبة الثلث.

---

[1] البرلمان عند روسو كأحد أصحاب العقد الاجتماعي لا يراه سوى أخدوعة، فروسو لا يؤمن بهذا النوع من الانتخابات، كما يرى بأن الإنجليز هم الذين اخترعوا هذا النظام فهم يتمتعون بالديمقراطية يوما واحدا ويحرمون 7 سنوات وهي مدة عهدة النائب البرلماني عندهم.

3-المعطيات الحضرية والريفية:

أما فيما يخص المعطى الحضري فقد كان تمثيله عبر العهدات الأربع بمعدل 82,05 بالمائة مقابل التمثيل الريفي المقدر بـ 17, 90 بالمائة الأمر الذي يعكس تمثيلا واضحا لصالح المعطى الحضري خصوصا إذا علمنا أن 73,10 بالمائة من سكان الولاية هم من الوسط الحضري مقابل 16, 90 بالمائة الذين هم مشتتون عبر الوسط الريفي المقدر بـ 22 بلدية الباقية.

سوسيولوجية رؤساء البلديات "المجالس البلدية":

عند تعريجنا على دراسة نخبة رؤساء المجالس البلدية انطلقنا في دراستها كمحاولة لفهم تطوراتها وذلك في توليها وتقلدها لمنصب كهذا الذي ينم عن مسؤولية كبيرة داخل المجتمع المحلي، فالبلدية تعتبر أقرب سلطة إلى المواطن وفي نفس الوقت تمثل سلطة الدولة بالنسبة إليه إذ إن هذا الحيز يعتبر أصغر حلقة في المجتمع وذلك في تولي المسؤوليات السياسية، وبالرغم من هذا فإن التنافس عليه يبقى كبيرا، ولهذا فهو يتطلب مؤهلات متنوعة ينبغي أن تتوفر في المترشح لرئاسيات المجلس الشعبي البلدي داخل هذا الحيز الضيق بما فيها التقليدية كقوة وكثرة القبيلة أو العرض والجاه الأمر الذي يسهل عليه التأهيل، وحقيقة فقد كان معظم رؤساء بلديات هذه الولاية يؤهلون من خلال هذا المعطى "القبلي" الذي يكون حتميا في بعض البلديات وبالأخص البلديات ذات العرش الواحد الفريد.

ما يهمنا في هذه الدراسة حول هذه النخبة هو المؤشرات الثلاثة والتي من خلالها يمكن إبراز درجة وقوة هذا الرجل النخبوي.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول 1: يبين نسب الفئات العمرية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

السن	1991	1997	2002	2007	المعدل
أقل من 35 سنة	%37.90	%20.83	%04.16	%4.16	%15.72
36- 44 سنة	%33.33	%45.83	%34.78	%37.5	%37.86
45- 54 سنة	%08.40	%20.83	%3.78	%25	%14.50
55- 60 سنة	%16.66	%04.16	%17.93	%16.66	%13.35
60 ما فوق	%04.16	%08.32	%08.69	%16.66	%9.45

فيما يخص السن فقد تراجع حضور الشباب الذي انطلق بنسبة 37.9٪ في 1990 وفي الفئة الأولى حيث تراجع إلى 20.83 ٪ في 1997 ثم إلى 4.16 ٪ في كل من انتخابات 2002 و2007 الأمر الذي ينذر بغياب هذه الفئة مستقبلا في المجالس وهذه كفرضية يمكن طرحها، في حين تأرجحت الفئة الثانية 44.35 ٪ والفئة الثالثة (54.45٪) بين الصعود والنزول متواجدتين بقوة عبر العهدات الأربع في حين لم تغب الفئتان الرابعة والخامسة من تواجدها داخل المجالس البلدية والذي كان تواجدها ضئيلا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الجدول 2: يبين نسب المستوى الدراسي لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

المستوى الدراسي	1990	1997	2002	2007	المعدل
من دون مستوى	%25.00	%4.16	%4.34	%8.33	%10.45
ابتدائي ومتوسط	%12.50	%33.33	%21.73	%25.00	%23.14
ثانوي	%33.33	%54.16	%69.56	%37.05	%48.63
جامعي	%20.83	%8.33	%4.34	%29.16	%15.66

أما فيما يخص المستوى الدراسي فإننا نلاحظ وبوضوح أن المستوى الغالب على المجالس هو مستوى صاحب الفئتين الوسطى الابتدائي والمتوسط، بينما تواجد الثانويون بنسبة 48.63 وهي تقارب النصف علي مدى الأربع عهدات، ثم نلاحظ المستوى المتوسط والابتدائي بمعدل 23.14٪ والجامعي بمعدل 15.66٪ وأخيرا الأميون بـ 10.45%، ولعل هذا يعكس تنوع نخبة الأميار الذين يحكمون منطقة متنوعة التركيب حضرا وريفا.

الجدول 3: يبين نسب المهن الأصلية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع:

المهن	1990	1997	2002	2007	المعدل
إداري	%16.66	/	%26.08	%16.66	%19.08
تعليم	%33.33	%16.66	%30.43	%18.75	%24.79
موظف	/	%54.83	%26.08	%37.05	%36.47
مهن حرة	%08.33	%12.25	%13.04	%16.66	%12.57
متقاعد	/	%8.33	/	%16.66	%12.50

أما من حيث المهن فقد تباينت هي الأخرى حيث لم تسجل مهنة بعينها كأغلبية ساحقة بل توزعت في معدلها بين مهنة الموظف بنسبة 27.35% ثم المعلم بـ 24.35% ثم الإداري 14.85% في حين سجلت المهن نسبة12.57% ليتأخر المتقاعد بنسبة 6.24%

انطلقنا في دراستنا لنخبة رؤساء المجالس البلدية في هذه الجداول كمحاولة لفهم تطورات هاته النخبة، وما يهمنا هو تطور هذه النخبة من حيث المؤشرات ذات الدلالة الثلاثة الآتية وهي السن والمستوى والمهن، هذه الأخيرة التي راعيناها بأسلوب المقارنة بين المجالس، فقد لاحظناها ذات سمات تطورية، تطورا يعكس أحيانا سلبيتها وأحيانا أخرى إيجابيتها التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

المؤشر الأول - السن: فهذا الأخير يلاحظ عليه تراجع الفئة الشبانية في تولي رئاسة هذا المجلس الأمر الذي ينذر بغيابها مستقبلا، أما الفئتان الثانية والثالثة فقد حققت التوازن في حضورها، وما قبل الأخيرة لكن بحضور أقل إلا الأخيرة بالرغم من تطورها في الحضور.

أما **المستوى الثاني** وهو- **المستوى التعليمي**: فقد كان ذا حضور متنوع حيث يتناقض فيه المستوى العالي والأمي، أما العالي فربما يمكن أن يعود إلى تفكير في المترشح لمنصب آخر أو عدم الاقتناع بمنصب رئيس المجلس البلدي الذي يجعله أمام احتكاك كبير مع المواطن، وأما الأمي فتناقصه راجع وهذا حقيقة ما لاحظناه في الميدان إلى الأشخاص ذوي المكانة والوزن

الثقيل داخل بلديتهم، وهذا يقل في مجتمعنا المحلي بالرغم من كونه مقبولا في الأوساط الشعبية عندنا.

المؤشر الثالث والأخير وهو- **المهن:** وهذه الأخيرة التي تنوعت لكن تبقى في مهن بسيطة مرتبطة بقطاعات عمومية قريبة جدا من المواطن كالتعليم والوظيفة العمومية.

يبقى أن نشير أن نخبة رؤساء المجالس البلدية تبقى بسيطة في جميع مؤشراتها بالرغم من أهمية المنصب حيث لم نر مستوى دراسيا عاليا أو ما بعد التدرج يحكم منصبا كهذا ، أو مهنة راقية كالطب أو التعليم الجامعي وهذا ربما يعود إلى أن أصحاب المستوى العالي والمهن الراقية يفكرون في عضوية برلمانية أو بالمجلس الولائي كونها قليلة الاحتكاك بالمواطن وكذا من حيث الالتزامات، وكل هذا يبقى من تنوع لفئات باختلافها وإن كثرت في جوانب فإنها تقل في أخرى.